السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/6/19

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1592

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Iraq's Imports from Iran for the period 2004-2023

اثر تقلبات سعر الصرف في استيرادات العراق من ايران للمدة 2004-2023

ڕەهەند جعفر عبدالله/ الباحث
Rahand Jaafar Abdalla
Rahand.Jaafar20@gmail.com

أ.د. توانا فاضل صالح/ المشرف
Twana Fadhil Salih
Twana.Salih@su.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين – اربيل

Abstract

Exchange rate fluctuations are among the economic factors that directly affect foreign trade, as they influence import and export costs, thereby impacting a country's trade balance. This impact is particularly significant in Iraq due to its heavy reliance on imports to meet domestic market needs, in light of weak productive sectors and the lack of adequate protection for emerging industries. This study aims to analyze and measure the impact of exchange rate fluctuations on Iraq's imports from Iran during the period (2004–2023). To achieve this objective, the study adopts both the descriptive analytical method and the econometric approach, relying on secondary data for the specified period. The EViews 12 software was used to estimate the economic models through the application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between variables in both the short and long term. The study concludes with a set of findings and recommendations, the most important of which is that Iraqi imports from Iran experienced overall growth despite fluctuations, reflecting the strength of economic ties between Iraq and Iran. Moreover, economic and political crises had a significant impact on the volume and percentage of imports. The study recommends the need to coordinate monetary policy with fiscal policy to maintain the high value of the Iraqi dinar against foreign currencies, thereby enhancing purchasing power and preserving balance in the balance of payments.

Keywords: Exchange rate, Imports, ARDL model.

المستخلص

تعد تقلبات سعر الصرف من العوامل الاقتصادية المؤثرة بشكل مباشر على التجارة الخارجية، إذ تؤثر على تكاليف الاستيراد والتصدير، مما ينعكس على الميزان التجاري للدول. وتزداد أهمية هذا التأثير في العراق، نظراً لاعتماده الكبير على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلية، في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية وغياب الحماية الكافية للصناعات الناشئة. يهدف هذه البحث إلى تحليل وقياس تأثير تقلبات سعر الصرف على استيرادات العراق من إيران خلال الفترة (2004-2023). ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد البحث على المنهج

الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة المذكورة. كما تم استخدام برنامج (E-Views 12) لتقدير النماذج الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات على المديين القصير والطويل. واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها كانت أن الاستيرادات العراقية من إيران شهدت نمواً عاماً رغم التقلبات، وهو ما يعكس قوة الروابط الاقتصادية بين العراق وهذا البلد. كما كان للأزمات الاقتصادية والسياسية تأثير كبير على حجم الاستيرادات ونسبتها. ويوصي البحث بضرورة تنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية للحفاظ على ارتفاع قيمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، بما يعزز القوة الشرائية ويحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

الكلمات الرئيسية: سعر الصرف، الاستيرادات، نموذج ARDL.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ تسهم في تأمين الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً بالكميات أو النوعيات المطلوبة، فضلاً عن دورها في تنويع مصادر الدخل وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتمثل الاستيرادات أحد أهم مكونات التجارة الخارجية، كونها تلبي الطلب المحلي وتؤثر في الميزان التجاري والاقتصاد الكلي بشكل مباشر. وفي هذا الإطار، يعد سعر الصرف من العوامل الاقتصادية المؤثرة في حركة الاستيراد، إذ يحدد التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات المستوردة، ويعكس التوازن أو الاختلال في الاقتصاد الوطني. وتشكل تقلبات سعر الصرف تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات الاقتصادية والمستوردين، لكونها تؤثر في القرارات التجارية وتُحدث تغيرات في الكلف والأسعار وموازين المدفوعات. شهد الاقتصاد العراقي خلال العقود الأخيرة تقلبات كبيرة في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، والعقوبات، وتذبذب الإيرادات النفطية، والتغيرات في السياسات النقدية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال تصديها لبحث أثر تقلبات سعر الصرف في استيرادات العراق من إيران، لتبيان الدور الذي تلعبه تقلبات سعر الصرف، والمتمثلة بسلة من العملات، باعتبارها متغيرات مستقلة ذات تأثير في استيرادات العراق.

مشكلة البحث: تواجه الاقتصاديات النامية كالعراق تحديات كبيرة نتيجة تقلبات سعر الصرف، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية احتياجات السوق المحلي. تعتبر إيران من الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق، ومع استمرار تقلبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، قد تؤثر هذه التقلبات بشكل كبير على تكلفة الاستيراد، ومن ثم على الأسعار المحلية والقدرة الشرائية للمستهلكين.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على تأثير تقلبات سعر الصرف في استيرادات العراق من ايران للمدة 2004-2023، وتحديد العوامل الاقتصادية المرتبطة بذلك.

فرضية البحث: تؤثر تقلبات سعر الصرف بشكل ملحوظ على استيرادات العراق من إيران خلال الفترة المدروسة، حيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في سعر الصرف إلى انخفاض في حجم الاستيرادات نتيجة ارتفاع التكاليف وعدم استقرار الأسعار، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين العراقيين.

حدود البحث: الحدود الزمانية: الفترة من 2004 إلى 2023. الحدود المكانية: العراق وإيران.

1.1 **مفهوم سعر الصرف**: ظهر مفهوم سعر الصرف نتيجة لاختلاف العملات بين الدول، وهو مفهوم محوري في العلاقات الاقتصادية الدولية. يعبر سعر الصرف عن نسبة مبادلة عملة بأخرى، حيث تعد إحدى العملات سلعة والأخرى ثمناً لها، بتعبير آخر، هو السعر الذي يتم من

خلاله بيع وشراء وحدة من عملة ما مقابل وحدات من عملة أخرى. يمثل سعر الصرف أداة تربط الاقتصاد المفتوح ببقية الاقتصادات العالمية، ويترجم الأسعار بين الدول، مما يؤثر على التنافسية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، معدلات التضخم، والنمو الاقتصادي(قدي، 2005: 103). ظهرت تعريفات عديدة لسعر الصرف نتيجة لأهميتها في الاقتصاد العالمي، وتعبر عن معناها ودورها. ومن اهم هذه التعريفات مايلي: يتم تعريف سعر الصرف على أنه تكلفة وحدة واحدة من عملة معينة معبرا عنها بوحدات العملة الوطنية، أو العكس، أي تكلفة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية (علي، 2022: 374). وبذلك، يعد سعر الصرف أداة أساسية تربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم، حيث يترجم الأسعار بين الدول ويساهم في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد (Chahrazed, et al., 2024: 263). ورغم أن البعض يفسر سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية التي يتم تبادلها مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومن ناحية أخرى، يعتبر هذا المفهوم عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (Carbaugh, 2010: 369). يعرف أيضا بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تُدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (صيد، 2013: 23).

2.1 انواع سعر الصرف: هناك عدة أنواع من أسعار الصرف، ومن أهمها:

1- سعر الصرف الإسمي: هو عبارة عن مقياس لقيمة عملة أحد البلدان مقارنة بعملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شرائها وبيعها حسب أسعار هذه العملات بين الدول(حسين واخرون، 2017: 14)، ويتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما في سوق الصرف وفقاً لتفاعل قوى الطلب والعرض عليها في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والتجارية وحسب نظام الصرف الموجود في البلد، وارتفاع عملة ما مقارنة بعملة أخرى يعكس قوة اقتصاد هذا البلد، وغالباً ما نجد سعرين اسميين في نفس الوقت، الأول سعر الصرف الاسمي الرسمي الذي يتم استعماله من قبل البنك المركزي في المعاملات الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (والي وكاظم، 2020: 115).

2- سعر الصرف الحقيقي: يؤدي سعر الصرف الحقيقي دور كبير في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد ومواجهة معدلات التضخم إذ يعمل على ربط السوق المحلي مع السوق العالمي (الجبوري وعبد المهدي، 2018: 55). يربط سعر الصرف الحقيقي بين مؤشرات الأسعار وسعر الصرف الاسمي(دانيالز وفانهوز، 2010: 67)، ويتم حسابه بحسب الصيغة التالية: $Re = \frac{Pd/\ Pdz}{Epf}$ ..... (1)

إذ إن:Re : سعر الصرف الحقيقي. E : سعر الصرف الاسمي

Pd : الرقم القياسي للأسعار المحلية. Pf : الرقم القياسي للأسعار الأجنبية

Pdz : الرقم القياسي للأسعار العالمية

يتضح من الصيغة أعلاه أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي هي علاقة عكسية، وكذلك بينه وبين مؤشر الأسعار الأجنبية وارتباط مباشر مع مؤشر الأسعار المحلية.

3- سعر الصرف الاسمي الفعال: تشهد أسواق الصرف في بعض الأحيان ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي الوقت نفسهُ تسجل انخفاضاً مقابل عملات أجنبية أخرى، وبناءً على ذلك يختلف مستوى الأهمية التجارية للدولة مع الدول الأخرى إذ

تكون التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل الدول الشريكة(الأصدقاء) التجاريين الرئيسين أكثر أهمية من تلك التي تحدث مع الشركاء التجاريين الأقل أهمية(المنافسين)، ولهذا السبب تم تطوير ما يعرف بمؤشر سعر الصرف الاسمي الفعال(أمال وعبدالجبار، 2021: 4)، الذي يحسب بحسب الاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة ما موازنة بعملات مختلف شركائها التجاريين، ولكي يعكس هذا السعر الأهمية النسبية لكل شريك يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسين للدول لحساب هذا المتوسط (طارق، 2009: 20).

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الفعلي القائم على أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من أسعار الصرف الاسمية، لذلك يتطلب حسابه توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان ذات الاهتمام، بحيث يتم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي. واستنادا إلى ما تقدم نجد أن حساب سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو لمعرفة التغييرات التي تحدث في أسعار سلع الدولة المحلية مقارنةً بأسعار السلع لشركائها من الدول الاخرى، فعند زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي سيعمل على تراجع المركز التنافسي للدولة بسبب ارتفاع معدلات التضخم في الدولة بنسبه أكبر من ارتفاعها في بلاد الشركاء(الجبوري والعزاوي، 2017: 218).

5- سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يتحدد عن طريق التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد حسب القوانين العرض و الطلب في سوق العملات (صالحي، 2016: 6).

6- سعر الصرف المتوازن: وهو السعر الذي يمثل التوازن في ميزان المدفوعات وذلك عندما تتحقق معدلات النمو طبيعية في الاقتصاد، ويمكن تحديد سعر الصرف التوازني من خلال تقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي في السوق مع منحنى العرض للصرف الأجنبي(سحاب، 2018: 6)، وينخفض أو يرتفع سعر الصرف التوازني وفقاً للاختلال الحاصل بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وبذلك فإنه يمكن أن يتغير تبعاً للتغير الحاصل في الطلب والعرض على هذه العملة وفقاً لنظام الصرف المعتمد في دولة المعنية (صالح وحسين، 2023: 375).

3.1 العوامل المؤثرة على تقلبات في اسعار الصرف: يعد سعر الصرف أحد أهم العوامل المؤثرة في إصلاح الاختلالات الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد، حيث إن أي تغير في سعر الصرف يؤثر بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويتحدد هذا التأثير بناءً على طبيعة وحجم التغير. تسعى السلطات النقدية والمالية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية ومواكبة تطوراتها الحالية والمستقبلية، مما يجعل سعر الصرف أحد المؤشرات الأكثر مراقبة وتحليلاً وحتى التلاعب بها من قبل هذه السلطات(محرز واخرون، 2018: 11). هناك مجموعة من العوامل تؤثر في سعر الصرف، يمكن توضيحها وفقاً لما يأتي:

أولاً- العوامل الاقتصادية Economic factors: إن الدول التي تتمتع باستقرار اقتصادي ووضع سياسي آمن ومستقر تكون هدف المستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال من دول أخرى وكسب ثقتهم بالعملة وبالتالي زيادة الطلب على العملة الخاصة بالدولة، ويحدث العكس في حالة عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي يتأثر سعر الصرف بالكثير من العوامل التي تتعلق بالدولة والتي يجب أخذ الاحتياطات منها حتى يتم الحفاظ على مستوى السعر الخاص بالصرف ومن أهم هذه العوامل يمكن تمثيلها بالآتي:

1- **عرض النقد:** وهو أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف. فعندما يزيد عرض

النقود، تنخفض الأسعار المحلية وتنخفض القدرة التنافسية للدولة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية(هلال، 2021: 293).

2- ميزان المدفوعات: ويؤدي العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى زيادة المعروض من العملة المحلية في الأسواق العالمية، مما يؤدي مع مرور الوقت إلى انخفاض قيمتها، كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي زيادة القدرة التنافسية. كما أن دخول استثمارات جديدة يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها(معروف، 2006: 240-241).

3- تغيرات أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة على أسعار الصرف من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول ذات العوائد الأعلى. حيث تنتقل الأموال إلى البلدان التي ترتفع فيها أسعار الفائدة بسبب ندرة رأس المال، بينما تخرج من الدول التي تنخفض فيها الفائدة بسبب توفر رأس المال. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الفائدة في دولة معينة 8% بسبب نقص المعروض النقدي، بينما يبلغ 5% في دولة أخرى، فإن رؤوس الأموال ستتجه نحو الدولة ذات الفائدة الأعلى، مما يزيد الطلب على عملتها ويؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها. وبالتالي، فإن فروقات أسعار الفائدة تسهم في تدفقات رأس المال بين الدول وتؤثر على أسعار الصرف (عباس واخرون، 2022: 490).

4-معدل التضخم: التضخم هو ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها تؤثر سلباً على الاقتصادات. فعندما ترتفع الأسعار بشكل عام، تنخفض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. هذا يؤدي إلى زيادة الواردات بسبب ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية، مما يسبب عجزاً في الميزان التجاري (بورحلة، 2023: 270).

5-الاحتياطي النقدي في الدولة: يشمل العملات الأجنبية والذهب بالإضافة إلى المبالغ المتاحة للاقتراض من صندوق النقد الدولي. يعد هذا الاحتياطي أداة مهمة للحفاظ على استقرار سعر الصرف، حيث أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات قد يتطلب خفض سعر الصرف، إلا أن توفر احتياطيات كبيرة قد يساعد في تجنب هذا الإجراء مؤقتاً (صيد، 2013: 34).

6- الانتاجية: تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف، إذ يؤدي ارتفاع الإنتاج المحلي إلى تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات، مما يعزز القدرة التنافسية للعملة المحلية ويرفع قيمتها. لتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن الاقتصادي، يجب أن يعكس سعر الصرف قوة الإنتاج المحلي، حيث تساهم الإنتاجية العالية في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية، بينما يؤدي ضعف الإنتاجية إلى تدفق رأس المال للخارج وانخفاض قيمة العملة (الحيدري، 2014: 26).

7-الميزان التجاري: يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر في سعر الصرف، حيث إن التغير في قيمة الصادرات والاستيرادات يؤدي إلى تغيرات في قيمة العملة المحلية. فعند زيادة الصادرات، ترتفع تدفقات العملة الأجنبية إلى البلاد، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. في المقابل، فإن انخفاض الصادرات قد يضعف قيمة العملة بسبب تراجع تلك التدفقات. ومن جهة أخرى، تؤدي زيادة الاستيرادات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يضعف قيمة العملة المحلية، في حين أن انخفاض الاستيرادات قد يخفف من هذا الضغط. وبالتالي، فإن العلاقة بين الصادرات وقيمة العملة علاقة طردية، بينما العلاقة بين الاستيرادات وقيمة العملة علاقة عكسية. وتجدر الإشارة إلى أن التوازن بين الصادرات

والاستيرادات يمثل عاملاً مهماً في استقرار سعر الصرف وتعزيز قوة الاقتصاد المحلي (شكري وعوض، 2004: 225). ومن العوامل الأخرى المهمة: العوامل السياسية كأستقرار سياسي دولي وسياسات حكومية اقتصادية مشجعة لكلا من الإنتاج والبيئة الاستثمارية، وعوامل نقدية كالديون والسياسات النقدية للبنك المركزي.

ثانياً- العوامل غير الاقتصادية [Non-economic factors] : ومن أهم هذه العوامل:-

1- التوقعات[الشائعات والأخبار]: تلعب الأخبار، الشائعات، التصريحات الرسمية، والتقارير الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير على أسعار الصرف. حيث يعتمد المتعاملون في أسواق الصرف على هذه المعلومات لاتخاذ قراراتهم، مثل التوقعات حول أسعار الفائدة أو حجم المعروض النقدي. كذلك، تؤثر الأحداث السياسية، الحروب، والمتغيرات العالمية الأخرى على اتجاه العملة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ويعتمد تأثيرها على مدى استجابة السوق لهذه المتغيرات(زنقيلة، 2016: 9).

2- خبرة التجار وظروفهم: تؤثر خبرة التجار ومهاراتهم في تحديد اتجاهات أسعار الصرف في السوق، إذ يعتمدون على قراراتهم في تعديل الأسعار أو تثبيتها. كما تلعب القدرة التفاوضية للمتعاملين وحجم التزاماتهم دوراً مهماً، حيث تتطلب الالتزامات الكبيرة تغييرات جذرية لجذبهم، بينما تقل الحاجة للتغيير إذا كانت التزاماتهم قليلة(برنه، 2016: 18-19).

3- الحروب والكوارث الطبيعية: تسببت الحروب والكوارث الطبيعية في اختلالات خطيرة في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية، وخاصة الدولار الأمريكي، مقابل العملة المحلية(التميمي، 2021: 27).

1.2 نظرة عامة عن التجارة العراقية: تعد التجارة الخارجية إحدى الأنشطة الاقتصادية المهمة في البلدان المتقدمة والنامية، من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية. كما تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لمختلف الدول، وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصادات والمجتمعات المختلفة، ومساعدتها في التطور والنمو من خلال نقل المعلومات والتكنولوجيا، وتصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة، وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية. تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لأي دولة، حيث تساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً، وتعزز من فرص التنمية الاقتصادية من خلال الصادرات. أما في العراق بشكل خاص، فتبرز الاستيرادات كعنصر حيوي نظراً لاعتماد البلاد بشكل كبير على السلع المستوردة لتلبية احتياجاتها، سواء كانت مواد غذائية أو معدات صناعية أو منتجات تقنية. وفي المقابل، تُشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العراقية، إذ يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على تصدير النفط الخام، ما يجعل التجارة الخارجية، ولاسيما الصادرات، عاملاً حاسماً في تمويل الموازنة العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي(أحمد وآخرون، 2022: 614).

2.2 استيرادات العراق من إيران: تعتبر السلع المستوردة من إيران جزءا مهما من التجارة الخارجية للعديد من الدول، خاصة تلك التي تتشارك مع إيران في الحدود الجغرافية أو التي تعتمد على التجارة مع إيران نظرا للموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية التي تمتلكها. يعد العراق أحد أبرز الشركاء التجاريين لإيران في منطقة الشرق الأوسط، حيث تربط البلدين علاقات اقتصادية وتجارية متينة مدعومة بالعوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية. تعتمد السوق العراقية على استيراد مجموعة واسعة من السلع والخدمات من إيران، التي تعد واحدة من

الموردين الرئيسيين للعراق. يتمثل هذا الاعتماد في استيراد المواد الغذائية، المنتجات الطبية والأدوية، المنتجات الصناعية، والمواد البتروكيماوية بالإضافة إلى استيراد الكهرباء والطاقة لتلبية احتياجات العراق المتزايدة(الشجيري، 2015: 314). ويمكن توضيح من الجدول (1):

جدول(1)التغيرات في استيرادات العراق من إيران وإجمالي الاستيرادات العراقية ونسبة استيرادات العراق من إيران للمدة 2004 – 2023 (مليون دولار).

السنوات	الاستيرادات العراق من ايران	إجمالي الاستيرادات العراق	نسبة الاستيرادات العراق من ايران %
2004	369	21302	1.7
2005	1234	23532	5.2
2006	1718	22008	7.8
2007	1842	19555	9.4
2008	4119	35011	11.8
2009	4560	41511	11.0
2010	4539	43915	10.3
2011	4735	47803	9.9
2012	5678	59006	9.6
2013	5257	59349	8.9
2014	6182	53177	11.6
2015	6206	48009	12.9
2016	5959	34208	17.4
2017	8757	38766	22.6
2018	4066	45736	8.9
2019	2594	58138	4.5
2020	1278	48149	2.7
2021	2169	40849	5.3
2022	3829	55194	6.9
2023	3732	65826	5.7

- المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية احصاءات التجارة - التقارير الاقتصادية للاستيرادات لسنوات مختلفة(2004-2023).

- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية السنوية لأعداد متفرقة للمدة (2004-2023).

- تم حساب نسبة الاستيرادات العراق من إيران بالاعتماد الى الصيغة الآتية:

$$\text{- نسبة الاستيرادات العراقية من إيران} = \left(\frac{\text{قيمة الاستيرادات العراقية من إيران}}{\text{إجمالي الاستيرادات العراق}} \right) X\ 100$$

بملاحظة بيانات الجدول (1)، استيرادات العراق من إيران خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2023، والتي تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

في عام 2004، بلغت قيمة الاستيرادات من إيران 369 مليون دولار، أي ما يمثل 1.7% فقط من إجمالي الاستيرادات العراقية التي بلغت حينها 21,302 مليون دولار، وهي أدنى نسبة سُجلت لاستيراد العراق من إيران، وقد شكل هذا العام مرحلة بداية لتوسع العلاقات التجارية بين البلدين بعد تغيير النظام السياسي في العراق. ضمن المدة الزمنية المدروسة، سُجلت أعلى نسبة لاستيراد العراق من إيران في عام 2017، حيث بلغت 22.6% من إجمالي الاستيرادات العراقية. ويعكس هذا الرقم مستوى الاعتماد الكبير على إيران خلال فترة الحرب ضد تنظيم داعش، والتي تزامنت مع تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض الاستيرادات من دول أخرى. في العام نفسه، بلغت قيمة الاستيرادات من إيران 8757 مليون دولار من أصل إجمالي 38766 مليون دولار. من حيث إجمالي الاستيرادات العراقية، فقد بلغ أدنى مستوى لها في عام 2007 بقيمة 19555 مليون دولار، متأثرة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة في البلاد آنذاك. أما أعلى إجمالي للاستيرادات فقد تحقق في عام 2023، بقيمة بلغت 65826 مليون دولار، ما يعكس توسع النشاط التجاري وتعافي الاقتصاد بشكل نسبي. شهدت فترة جائحة كورونا (2019–2020) تراجعاً حاداً في الاستيرادات من إيران، حيث انخفضت من 2594 مليون دولار في 2019 إلى

1278 مليون دولار فقط في 2020، بنسبة لم تتجاوز 2.7% من إجمالي الاستيرادات. وقد جاء ذلك نتيجة الإغلاق العالمي، وتعطل سلاسل التوريد، والقيود الصحية، ما أثر بشكل كبير على التبادل التجاري بين البلدين. بلغت قيمة الاستيرادات من إيران في عام 2023 نحو 3732 مليون دولار، أي ما يعادل 5.7% من إجمالي الاستيرادات العراقية البالغة 65826 مليون دولار. وعلى الرغم من أن الرقم المطلق أعلى بكثير من عام 2004، فإن النسبة المئوية للاستيرادات من إيران لم تصل إلى الذروة التي شهدتها في سنوات سابقة. من خلال هذه المؤشرات، يتضح أن الاستيرادات العراقية من إيران مرّت بتقلبات حادة تأثرت بالتحديات الأمنية والصحية والاقتصادية، مع اعتماد متفاوت من سنة لأخرى بحسب الحاجة والأوضاع المحيطة.

الشكل(1) التغيرات في استيرادات العراق من إيران وإجمالي الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2023).

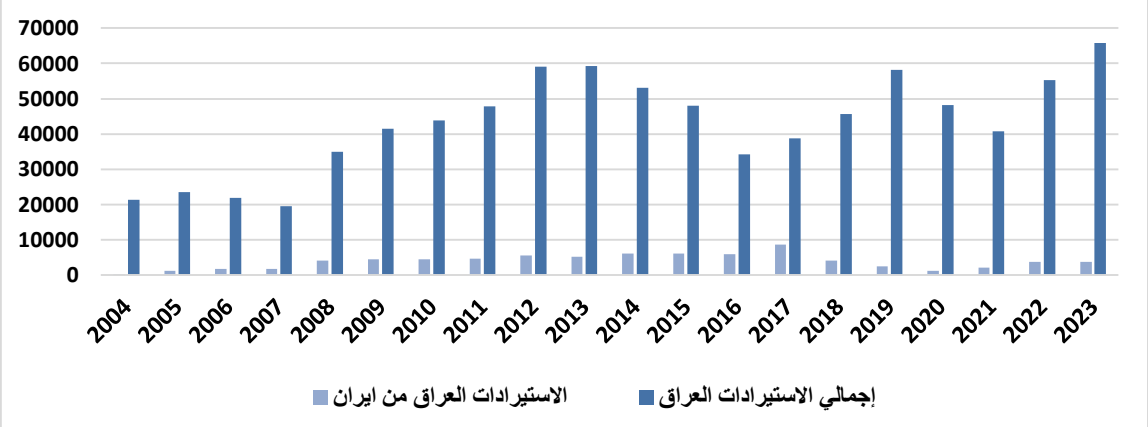

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

3.2العوامل المؤثرة على استيرادات العراق السنوية: هناك مجموعة من العوامل تؤثر في استيرادات العراق، يمكن توضيحها وفقاً لما يأتي:

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو مؤشر اقتصادي أساسي يقيس الأداء الاقتصادي العام للدولة، ويعكس قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة. ارتفاع الناتج المحلي يشير إلى نمو اقتصادي وزيادة القدرة الشرائية، مما يزيد الطلب على السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة. أما انخفاض الناتج المحلي فيعكس تراجع النشاط الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى تقليص الاستيرادات. بالتالي، يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً لفهم حركة الاستيراد وتأثيره على الاقتصاد الكلي(محمد، 2009: 21).

ثانياً: عدد السكان: يؤثر عدد السكان بشكل كبير على حجم الاستيرادات، حيث يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة، مثل المواد الغذائية، الأدوية، السلع الاستهلاكية، ومواد البناء. كما يساهم نمو الفئة الشابة وازدياد التحضر في زيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية، الملابس، ووسائل النقل، فضلاً عن السلع ذات الجودة العالية والعلامات التجارية العالمية(موحي، 2024: 86).

ثالثاً: اختلاف اسعار الصرف: تؤثر أسعار الصرف على تكلفة الاستيرادات بشكل مباشر، حيث تجعل العملة القوية السلع المستوردة أرخص وأكثر جاذبية، بينما تزيد العملة الضعيفة من تكلفة الاستيرادات، مما يدفع المستهلكين والصناعات للبحث عن البدائل المحلية أو تقليل التكاليف. تقلبات سعر الصرف تعيق التخطيط للاستيراد والتسعير، وقد تؤدي إلى تكاليف إضافية مثل التحوط المالي. الدول ذات أسعار الصرف المستقرة تشهد تدفقات تجارية أكثر سلاسة مقارنة بالدول التي تعاني من تقلبات متكررة في عملتها (الحربوطلي، 2017: 8).

رابعاً: أسعار الاستيراد الدولي: تؤثر الأسعار العالمية للسلع والخدمات بشكل كبير على حجم وكلفة استيرادات العراق، نظراً لاعتماده الكبير على الواردات لتلبية احتياجاته الأساسية. تقلب أسعار النفط والمواد الخام والشحن، فضلاً عن أسعار الحبوب والسكر والزيوت، يؤدي إلى تغيرات ملحوظة في كميات الاستيراد وتكاليفها. كما ينعكس التضخم في الدول المصدرة واضطرابات سلاسل التوريد العالمية، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات اللوجستية، على أسعار السلع المستوردة وكمياتها، مما يزيد من التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق(حمد، 2018: 81). توجد عدة عوامل أخرى مهمة تساهم بشكل كبير في تحديد حجم ونوع السلع والخدمات التي تستوردها الدول، ومن أبرزها: الاتجاهات الاقتصادية العالمية، العوامل السياسية والقانونية، السياسات واللوائح التجارية، أسعار السلع في الأسواق الدولية، العوامل المالية والمصرفية، عرض النقد، مستوى الدخل الفردي، العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، والعوامل التقنية واللوجستية. كما تبرز عوامل أخرى، مثل: مستوى الدخل القومي، أسعار النفط، الرسوم الجمركية، تفضيلات المستهلكين للسلع الأجنبية، وأوضاع المنافذ الحدودية من حيث الاستقرار الأمني ومظاهر الفساد الإداري. تؤثر هذه العوامل مجتمعة على قدرة الاقتصاد الوطني على استيراد السلع بكفاءة وبتكلفة مناسبة.

1.3 مرحلة توصيف النموذج القياسي: تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالأتي: **Y= B0 + B1 X1 + B2X2 + Bn …. Xn + U**

إذ إن : Y =المتغير التابع. X1, X2 ...Xn = المتغيرات المستقلة

B0, B1, B2 = المعالم(Coefficients). U = الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية

أما فيما يختص بالنموذج المستخدم في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على نموذج أساسي، وهو:

نموذج استيرادات العراق من إيران: الهدف الأساسي من النموذج هو تحديد العوامل المؤثرة في استيرادات العراق من إيران، ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي:

IM = f (EXIQ, EXIN, GDP, POP)

IMit = B0 + B1 EXIQit - B2 EXINit + B3 GDPit + B4 POPit + U

إذ أن: IM = استيرادات العراق من إيران. EXIQ = سعر الصرف الموازي الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. EXIN = سعر الصرف الموازي الريال الإيراني مقابل الدولار الامريكي. GDP= الناتج المحلي الإجمالي. POP= عدد السكان العراق. B0=معامل التقاطع / الحد الثابت. B1 – B4 =المعلمات المقدرة. i = المشاهدات. t = الزمن. U = الخطأ العشوائي.

2.3 مرحلة جمع البيانات وتكوين المتغيرات واختبارها: تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات منها:

1- الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات: إن موضوع الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة، الثبات والاستقرار يلعب دوراً أساسياً في الدراسات القياسية، ولاسيما بيانات السلاسل الزمنية، وتوجد مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات، إلا أن كلاً من (Fuller-Dickey Augmented وPerron –Phillips) من المؤشرات الأكثر شيوعا (احمد وفرج، 2017: 404). وأصبحت من الشائع إجراء (Unit root test) للسلسلة الزمنية لتصنيفها على أنها مستقرة في المستوى أو في الفرق (الأول والثاني) (Al-Husayny, 2024: P 276). وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي:

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

المتغيرات المستخدمة	PP			ADF		
	Level			Level		
	Prob	(t)المحتسبة	(t) الجدولية	Prop	(t) المحتسبة	(t) الجدولية
استيرادات العراق من ايران	0.0099	-3.0076	-3.8315 -3.0299 -2.6551	0.0099	-3.8346	-3.8315 -3.0299 -2.6551
سعر الصرف الموازي الدينار العراقي	0.0030	-3.2170	-2.6997 -1.9614 -1.6066	0.0031	-3.2000	-2.6997 -1.9614 -1.6066
سعر الصرف الموازي الريال الايراني	0.0169	-3.5976	-3.8573 -3.0403 -2.6605	0.0164	-3.6116	-3.8573 -3.0403 -2.6605
ناتج المحلي الإجمالي	0.0001	-6.3639	-3.8315 -3.0299 -2.6551	0.0039	-5.8032	-4.6678 -3.7332 -3.3103
عدد السكان	0.0323	-3.2685	-3.8573 3.0403 -2.6605	0.0003	-6.7266	-4.6678 -3.7332 -3.3103

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

يظهر من الجدول(2)ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (Level) وعند مستوى الدلالة الإحصائية(1%-5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05)، أي إن هناك سكون في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

2- الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات: إن معامل الارتباط مفهوم إحصائي يوضح قوة وجمع العلاقة بين متغيرين أو أكثر، أو مقياس لدرجة اقتران التغيير في متغير ما بالتغيير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات، فإذا كان الارتباط قويا بين متغيرين فهذا يعني إمكانية تقدير قيمة أحد المتغيرين عند معرفة القيمة المقابلة للمتغير الآخر، إذ يمكن أن يأخذ أي قيمة بين (-1، 1) (رؤوف، 2021: 88)، ومن جهة اخرى فإن الحكم على القوة أو الضعف للعلاقة الارتباطية ينبغي ألا يتم على أساس قيمة معامل الارتباط من دون الأخذ في الحسبان عوامل عديدة كحجم العينة ونوع المتغيرات (Ligia, 2015: P 56). لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات موضوع البحث نستعين بالجدول (3):

الجدول (3) نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة.

النموذج الأول: نموذج استيرادات العراق من ايران:					
المتغيرات	استيرادات العراق من ايران	سعر الصرف الموازي الدينار العراقي	سعر الصرف الموازي الريال الايراني	ناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان
استيرادات العراق من ايران	1.0	-0.526	0.126	0.706	0.345
مستوى الارتباط		متوسط	ضعيفة جدا	قويا	ضعيف
نوع العلاقة		سالبة	موجبة	موجبة	موجبة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

من خلال الجدول (3) يتضح ما يلي:

1- توجد علاقة عكسية متوسطة بين استيرادات العراق من ايران وسعر الصرف الموازي الدينار العراقي.

2- وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين استيرادات العراق من ايران وسعر الصرف الموازي الريا الإيراني.

3- وجود علاقة طردية قوية بين استيرادات العراق من ايران وناتج المحلي الإجمالي.

4- وجود علاقة طردية ضعيفة بين استيرادات العراق من ايران وعدد السكان.

3- التكامل والتكامل المشترك: بعد التأكد من وجود الثبات والاستقرار في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة وكذلك وجود الارتباط بين المتغيرات، يأتي اختبار آخر لمعرفة التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج، توجد مؤشرات عدة يمكن استخدامها لبيان التكامل بين المتغيرات، لكن(Johannsen test)من بين المؤشرات الأكثر استخداما. ويتميز تحليل التكامل المشترك بأنه يفرق بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وبالنتيجة يتجنب مشكلة الـEndogeneity، يقدر آثار طويلة الأجل وآثارا قصيرة الأجل آنيا، ومن ثم يتجنب المشكلات المرتبطة بحذف بعض المتغيرات ووجود الارتباط الذاتي، و لذلك عادة تكون المعلمات المقدرة غير متحيزة وكفء أصبح تحليل التكامل المشترك مهما جدا، لبيان علاقات طويلة المدى ومعامل تصحيح الخطأ (Ibrahim & Ahmed, 2024: P 549). وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول(4).

الجدول (4)نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة.

نموذج استيرادات العراق من ايران:			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
استيرادات العراق من ايران	173.4207	69.81889	0.0000
سعر الصرف الموازي الدينار العراقي	49.76156	29.79707	0.0001
سعر الصرف الموازي الريال الايراني	100.2070	47.85613	0.0000
الناتج المحلي الإجمالي	16.89201	15.49471	0.0306
عدد السكان	4.104551	3.841466	0.0428

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

من خلال الجدول(4) يتضح أن كل المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (1%، 5%)، وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الانموذج القياسي تقديراً صحيحاً للمتغيرات كافة وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

3.3 مرحلة تقدير النماذج لمتغيرات موضوع البحث ونتائجها:

- تقدير نماذج لبيانات السلاسل الزمنية: إن نتائج الثبات و الاستقرار و التكامل المشترك من جهة ونتائج الارتباط والعلاقات السببية من جهة أخرى تعد أساساً قويا لتقدير النموذج، على الرغم من وجود نماذج مختلفة ومتعددة لتقدير المعلمات، إلا أن نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يعد أحد الأساليب الأساسية المستخدمة لتقدير المعلمات، وفي الآونة الأخيرة تعد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (AutoregressiveDistributed Lags - ARDL) هي أيضا ضمن النماذج الشائعة لتقدير المعلمات، ومن مميزات نموذج (ARDL) إيجاد علاقات و تأثيرات ديناميكية قصيرة الأمد وطويلة الأمد بين المتغيرات الأساسية، وتحديد مسار تصحيح الخطأ في النماذج المقدرة (Nkoro & Uko, 2016: P 64). تتناول هذه الفقرة فرعاً رئيسياً واحداً، وهو:

1- النموذج الاستيرادات العراق من ايران: الهدف الأساسي من تقدير هذا النموذج هو تحديد حجم تأثير تقلبات سعر الصرف على استيرادات العراق من ايران، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتمد على نموذج(ARDL)لكي تتوافق النتائج مع المنطق الاقتصادي وتحقيق الفرضيات الإحصائية والقياسية. ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتقلبات سعر الصرف على الاستيرادات العراق من ايران نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test) وملخص نتائج التقدير على النحو الآتي:

الجدول (5) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في نموذج استيرادات العراق من ايران.

	Value	Significant level	Lower 1(0)	Upper 1(1)
F-Bounds Test	7.010794 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

	تقديرات قصيرة الأجل		تقديرات طويلة الأجل	
المتغيرات	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة
سعر الصرف الريال الايراني	-1.092	0.0002	-1.068	0.0006
سعر الصرف الدينار العراقي	2.572	0.0039	-0.750	0.0004
ناتج المحلي الاجمالي	1.058	0.0000	0.949	0.0000
عدد السكان	7.917	0.0000	7.105	0.0001
CointEq(-1)	-1.114	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:

1- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما ارتفاع (سعر الصرف الريال الايراني) بنسبة (1%)، أدّى ذلك إلى انخفاض استيرادات العراق من ايران في الأمد القصير بمقدار (1.092- وحدة) أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الريال الإيراني والصادرات الإيرانية إلى العراق في الأمد القصير. هذه عكس النظرية الاقتصادية، ولكن لأننا حصلنا على سعر صرف دولار مقابل الريال، تبين أن العلاقة عكسية.

2- بالنسبة لتاثير انخفاض (سعر الصرف الريال الايراني) على استيرادات العراق من ايران في امد الطويل فان العلاقة بين سعر الصرف الريال الايراني واستيرادات العراق من ايران هي علاقة عكسية، كما مبين في تقدير المعلمة في امد الطويل بحيث ان ارتفاع (سعر الصرف الريال الايراني) بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض استيرادات العراق من ايران بمقدار(1.068- وحدة). لنفس الأسباب السابقة، لأننا اعتمدنا سعر صرف دولار مقابل الريال، أصبحت العلاقة عكسية.

3- بالنسبة لتأثير سعر الصرف الدينار العراقي على استيرادات العراق من ايران اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما سعر الصرف الدينار العراقي مرتفعة بنسبة (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع استيرادات العراق من ايران في الأمد القصير بمقدار (2.572 وحدة) ان هذه العلاقة طردية بمعنى ان ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي ترتفع معها استيرادات العراق من ايران بالنسبة المذكورة، و هذه العلاقة علاقة صحيحة و متوافقة مع النظرية الاقتصادية بالنسبة للأقصاد العراقي.

4- لكن هذا التأثير في الأمد الطويل، والتأثير السلبي لسعر الصرف الدينار العراقي في استيرادات العراق من ايران وصل إلى (0.75- وحدة) اذا ارتفع سعر الصرف الدينار العراقي بنسبة (1%) ان هذه العلاقة عكسية ايضا في الأمد الطويل. لأننا اعتمدنا سعر صرف دولار مقابل الدينار، أصبحت العلاقة عكسية.

5- أما بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واستيرادات العراق من إيران، فتُظهر النتائج وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، حيث تبين أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار دولار واحد تؤدي إلى ارتفاع استيرادات العراق من إيران في الأمد القصير بمقدار (1.058 دولار).

6- اما في فترة طويلة الامد بقيت العلاقة طردية بين ناتج المحلي الإجمالي و استيرادات العراق من ايران في فترة قصيرة الاجل بحيث اذا تغير ناتج المحلي الإجمالي بمقدار دولار واحد، ارتفعت استيرادات العراق من ايران بمقدار (0.949 دولار)، سبب الاختلاف بين حجم استيرادات العراق من إيران مقابل زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل يعود إلى أنه في المدى القصير يشعر التجار بمزيد من الوفرة المالية، مما يدفعهم لزيادة الاستيراد. أما في المدى الطويل، فإن العلاقة تعود إلى وضعها الطبيعي، حيث تصبح علاقة طردية ولكن بمقدار أقل.

7- أما بالنسبة لتأثير عدد السكان على استيرادات العراق من إيران في الأمد القصير، فتُظهر النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. إذ أن زيادة عدد السكان بفرد واحد تؤدي إلى ارتفاع استيرادات العراق من إيران بمقدار (7.917 دولار).

8- أما بالنسبة لتأثير ارتفاع عدد السكان على استيرادات العراق من إيران في الأمد الطويل، فتُظهر النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما يتبين من تقدير المعلمة في الأمد الطويل، حيث يؤدي ارتفاع عدد السكان بفرد واحد إلى زيادة استيرادات العراق من إيران بمقدار (7.105 دولار).

9- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ ((1.114- =(1-)CointEq) وبدلالة إحصائية (0.0000 Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. وبعبارة أخرى من الممكن تغيير هذا الرقم في المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق التوازن الطويل المدى $\frac{1}{1.14} = 0.897$بمعنى نحتاج إلى ما يقارب (10) أشهر للوصول إلى نقطة التوازن.

4.3 الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج ونتائجها: الخطوة التالية في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، وذلك كي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليه صناع القرار، لذا استخدمت هذه البحث اختبارات تشخيصية وتصديقية عدة، بما في ذلك:

1- اختبارات لمصداقية النموذج وملاءمته: تتضمن الاختبارات التصديقية عددا من الاختبارات الاحصائية، على الرغم من وجود اختبارات عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة لكن أهمها هي.(R Squared, Adjusted - R Squared, F-test, AIC, Std Error, SSR) والجدول (6) يبين قيم بعض هذه الاختبارات ودلالتها المعنوية.

الجدول (6) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة.

النموذج الاستيرادات العراق من ايران	
الاختبارات الإحصاءية	القيمة
R-Squared	0.96
Adjusted R^2	0.92
F- statistic	20 (0.0008)
S.E of regression	0.143
AIC Akaike info criterion	-0.770
SSR Sum squared resid	0.124

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

يتبين من الجدول (6) أن:

1- معامل التحديد (R^2) مرتفع لجميع المتغيرات ويبلغ 96%، مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة (سعر صرف الدينار العراقي، سعر صرف الريال الإيراني، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان)، ويفسر.ذلك أن 96% من التغيرات في المتغيرات التابعة تعزى إلى النماذج المختلفة.

2- الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)، قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النماذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استعمال النماذج وحسن التقدير.

3- قيمة (F) تبلغ 20، ومستوى الدلالة الإحصائية عند (0.000)، وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05 =)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، وهذا دليل على جودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية. ومن جهة

أخرى، نلاحظ أن قيمة (Error Standard) قليلة، مما يدل على صحة الانموذج المقدر ومصداقيته من الناحية الإحصائية.

4- (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

5- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستعمل كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (6) يتبين أن القيم في النماذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

2- اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر، وإمكانية تطبيقه في الحياة العملية حاليا ومستقبلا، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار، فإن النموذج المقدر خالي من المشكلات القياسية أو تجاوز غالبية المشكلات القياسية، والجدول (7) يبين قيم ودلالات الاحصائية والقياس لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة.

النموذج الاستيرادات العراق من ايران	
الاختبارات القياسية	القيمة
Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)	0. 33
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)	0.23
Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)	(5.42 – 2.19)وأقل من 10
Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)	0.21
Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)	0.68

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (2004 - 2023) باستخدام برامج E-Views 12.

يتبين من الجدول (7) أن النماذج المعتمدة اجتازت كل الاختبارات القياسية ومعظم المشكلات القياسية الأساسية (مشكلة التشخيص او التوصيف، مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد او التعدد الخطي، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي) وأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة P-Value (0.05) وقيمة المعالم المقدرة أقل من قيمة (10) VIFوذلك دليل على حسن استعمال النماذج. في ضوء ما سبق ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل للسعر الصرف على الاستيرادات العراق من ايران.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات: يمكن اجمال اهم الاستنتاجات بالآتي:

1- يظهر من خلال البحث أن الاستيرادات العراقية من إيران شهدت نمواً عاماً رغم التقلبات، وهو ما يعكس قوة الروابط الاقتصادية بين العراق وهذا البلد. كما كان للأزمات الاقتصادية والسياسية تأثير كبير على حجم الاستيرادات ونسبتها.

2- تؤدي الفجوة بين سعر الصرف الموازي والرسمي إلى تأثيرات اقتصادية واسعة، أبرزها ارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة التضخم، مما يضعف القوة الشرائية للمستهلكين. كما تسهم هذه الفجوة في تغيير أنماط التجارة، وتشجع النشاط غير الرسمي مثل التهريب، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري ويؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

3- معامل التحديد مرتفع لجميع المتغيرات، مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة (سعر صرف الدينار العراقي، سعر صرف الريال الإيراني، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان)، ويفسر.ذلك أن نسبة كبيرة من التغيرات في المتغيرات التابعة تعزى إلى النماذج المختلفة. والاختلاف بين معامل التحديد ومعامل

التحديد المعدل قليل جداً.

4- تبين بالنسبة لتأثير سعر صرف الدينار العراقي على استيرادات العراق من إيران، واعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة، أنه كلما ارتفع سعر صرف الدينار العراقي بنسبة طفيفة، أدّى ذلك إلى ارتفاع استيرادات العراق من إيران في الأمد القصير بمقدار ملموس. إن هذه العلاقة طردية.

5- تُظهر التقديرات أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الريال الإيراني واستيرادات العراق من إيران في الأمد الطويل، إذ أن ارتفاع سعر صرف الريال الإيراني بنسبة طفيفة، يؤدي إلى انخفاض استيرادات العراق من إيران بمقدار ملموس.

ثانياً: التوصيات: من خلال النتائج يمكن اجمال اهم التوصيات:

1- ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تقليل الاعتماد على النفط وتوسيع الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا، وتعزيز الإنتاج المحلي وتشجيع الصناعات الوطنية. يسهم هذا التنويع في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ويقلل الحاجة إلى الاستيراد وتقليل تقلبات سعر الصرف، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري.

2- تفعيل القوانين المتعلقة بالضرائب الكمركية وضبط كافة المنافذ الحدودية للحد من ارتفاع فاتورة السلع المستوردة، على أن يتم ذلك وفقاً لرؤية اقتصادية مدروسة تضمن المواءمة والتناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية.

3- فرض رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي للحد من تهريب العملة وتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي من خلال تعزيز ثقة المتعاملين بالقنوات الرسمية.

4- تعزيز استقرار سعر الصرف من خلال زيادة احتياطات النقد الأجنبي، وترشيد السياسة النقدية للوصول إلى سعر صرف موحد بين السوقين الرسمي والموازي.

5- ضرورة تنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية لضمان استقرار وارتفاع قيمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، بما يعزز القوة الشرائية ويحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

المصادر REFERENCES

1- أحمد، يونس على وحمة سعيد، شفان جمال ورحمان، دلنيا محمد(2022). قياس و تحليل اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990-2020)، مجلة جامعة كرميان، المجلد 9، العدد 4، جامعة كرميان، العراق.

2- حسين، جمال هداش محمد و صالح، خطاب عمران و كردي، إبراهيم علي(2017). تأثير أسعار صرف الدولار الامريكي على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق - دراسة تحليلية للمدة (2009-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

3- الحيدري، هيوا عثمان اسماعيل(2014). تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان-العراق للمدة 1997-2013، رسالة الماجستير، قسم علوم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصادية، جامعة صلاح الدين- اربيل، العراق.

4- دانيالز، جوزيف وفانهوز، ديفيد(2010)، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

5- رؤوف، سازان أمير(2021). تحليل وقياس اثر الطلب السياحي والاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة (2007-2020)، مجلة كوردستان للدراسات الاستراتيجية، المجلد 9، العراق.

6- زنقيلة، عبد الوهاب(2016). أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري - دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2014)، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

7- سحاب، نادية (2018). دراسة العلاقة بين سعر الصرف و السياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر(1994-2014)، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر.
8- الشجيري، فايق حسن(2015). العلاقات الاقتصادية العراقية – الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته، المجلة السياسية والدولية، العراق.
9- شكري، ماهر كنج وعوض، مروان (2004). المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10- صالح، عبدالله احمد عبدالله وحسين، عبدالرزاق حمد (2023). أثر تقلبات أسعار الصرف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 2005-2021، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 3، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
11- صالحي، فوزية (2016). انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي النمو الاقتصادي التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
12- صيد، أمين(2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطابعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
13- احمد، يونس علي وفرج، ماردين محسوم (2017). قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان للمدة (2006-2016): دراسة قياسية تحليلية، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 9، العدد 4، جامعة نوروز، العراق.
14- طارق، شوقي (2009). أثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة الماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.
15- عباس، على عادل، وعزيز، هيمن توفيق و ولى، هيمن عادل(2022). أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2019)، دراسة تحليلية قياسية، مجلة جامعة كرميان، المجلد 9، العدد 4، جامعة كرميان، العراق.
16- علي، زينة طارق(2022). أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (2005-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، جامعة الفلوجة، العراق.
17- قدي، عبد المجيد (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18- محرز، حسنة وميسة، خولة وهامل، نجمة(2018). أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
19- معروف، هوشيار(2006). تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
20- موحي، وجدان عوكي(2024).أثر سعر الصرف في هيكل الاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004-2022)، رسالة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
21- هلال، جنان سليم(2021). أثر تقلبات سعر الصرف على العملة المحلية في العراق للمدة (2000-2019)، مجلة Warith Scientific Journal، المجلد 3، العدد 8، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة القادسية، العراق.
22- والي، صابرين عدنان وكاظم، ايمان علاء(2020). أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)، مجلة مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، المجلد 8، العدد 35، العراق.
23- أمال، طوير وعبدالجبار، مختاري(2021). أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلد 5، عدد 1، كلية الاقتصاد والأعمال والدراسات التسييرية - جامعة أدرار - الجزائر.
24- برنه، عبدالعزيز (2016). تقلبات اسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، رسالة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
25- بورحلة، زهرة(2023). أثر الصادرات والواردات على تقلبات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية (1990-2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
26- الجبوري، سعد صالح عيسى. والعزاوي، علي فارس مانع (2017). تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 39، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
27- الجبوري، عبد الخالق دبي وعبد المهدي، دعاء عبد الامير(2018). اثر سعر الصرف في الاستخدام في (1990-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والماليه، المجلد 10، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق.
28- الحربوطلي، ماجد محمد يسري(2017). محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلد 31، العدد 4، جامعة حلوان، المصر.
29- التميمي، اية علي خميس (2021). تأثير تقلبات أسعار الصرف في مؤشرات التداول للمستثمر الأجنبي: دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2008–2019)، رسالة الماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
30- Al-Husayny, Ahmed Hamdi (2024). Measurement and analysis of the relationship between the diversity of public revenues and the composition of Iraq's Gross Domestic Products for the period (2004 - 2023), Iraq Journal For Economic Sciences, 22(82).
31- Carbaugh, Robert, J., (2010). International Economics, South –Western, Cengage Learning, 13th, United States of America.
32- Chahrazed, Bourdache & Yousra, Chabani Amina & Djillali, Marouf & Eddine, Hammami Raid Imade (2024). An Econometric Study of the Impact of Exchange Rate Changes on Imports, SocioEconomic Challenges, 8(3).
33- Ibrahim, Roshna R & Ahmed, Younis A (2024). Measuring and Analyzing the Impact of Income Inequality on Sustainable Development in Iraq from 2000-2023, Koya University Journal of Humanities and Social Sciences, 7(2).
34- Ligia, Prodan (2015). Econometric Analysis Model of the Correlation between Final Consumption and Gross Disposable Income, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 5(3).
35- Nkoro, Emeka & Uko, Aham, Kelvin (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric methods, 5(4).